المدى

رئيس مجلس الادارة
رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

20 صفحة
500 دينار

facebook
www.facebook.com/AlmadaGroup

10
القطان: إدارة الميناء غارقة بالفوضى

13
مسؤولون يصرون على توزيع مناطق آثارية كقطع أراضٍ للمواطنين

19
أجور النجوم للظهور في برامج الفضائيات

العدد (2380) السنة التاسعة - الثلاثاء (31) كانون الثاني 2012
http://www.almadapaper.net Email: info@almada-group.com

طالباني والمالكي يتفقان على ضرورة عقد المؤتمر الوطني

◆ رئيس الجمهورية رحّب بعودة العراقية إلى مجلس النواب

□ بغداد / المدى

أكد رئيس الجمهورية جلال طالباني ضرورة استكمال الإعدادات لعقد المؤتمر الوطني الذي دعا إليه في وقت سابق لحل الأزمة السياسية.

جاء ذلك خلال استقباله أمس في بغداد رئيس الوزراء نوري المالكي الذي زاره بمناسبة عودته من رحلته العلاجية في ألمانيا وهنأه بنجاح الفحوصات والتحاليل الطبية متمنياً له دوام الصحة والعافية.

وجرى خلال اللقاء بحث تطورات الأوضاع السياسية في البلاد، حيث جرى التأكيد على ضرورة بذل الجهود الحثيثة لإنجاح المؤتمر الوطني الذي سيعقد لحل المشاكل الأساسية في البلاد، إضافة إلى التأكيد على أهمية خلق جو من الوئام والتفاهم بين كافة القوى والأطراف السياسية لتجاوز العقبات التي تعيق مسار العملية السياسية في البلاد.

وتطابقت وجهات نظر رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء حول وجوب الإسراع في إقرار النظام الداخلي لمجلس الوزراء وإقرار قانون النفط والغاز وقوانين أخرى وحل جميع المشاكل والقضايا المستعصية في إطار الدستور والقانون. ومن جانب آخر استقبل رئيس الجمهورية السفير الأميركي لدى العراق جيمس جيفري.

وفي اللقاء جرى الحديث عن الأوضاع العامة في البلاد وسبل تعزيز العلاقات الثنائية بين جمهورية العراق والولايات المتحدة الأميركية بما يخدم المصالح المشتركة لشعبي البلدين الصديقين.

وتم التأكيد على استمرار الجهود التي من شأنها حل المشاكل وتهدئة الأوضاع في العراق وإنجاح المؤتمر الوطني الذي من المقرر عقده في الفترة المقبلة بين القوى السياسية.

وأثنى السفير الأميركي على الجهود التي يبذلها الرئيس طالباني من أجل لم شمل العراقيين متمنياً أن يواصل هذا الدور لتقريب وجهات نظر الأطراف السياسية وفق الدستور وبما يخدم مسار العملية السياسية في العراق.

ورحب الرئيس طالباني والسفير جيفري بقرار ائتلاف العراقية المتمثل بالعودة لحضور جلسات مجلس النواب معتبرين هذا القرار خطوة إيجابية.

جانب من اللقاء.. (موقع الرئاسة)

الطائرات الأميركية تكسر اتفاقية سحب القوات

بغداد / المدى

بالرغم من انسحاب القوات الأميركية من البلاد، بدأت وزارة الخارجية الأميركية ببرنامج استخدام أسطول صغير من طائرات المراقبة المُسيرة (بدون طيار) من اجل المساعدة في حماية سفارة وقنصليات الولايات المتحدة والاميركان العاملين في العراق، مما أثار غضب بعض كبار المسؤولين العراقيين معتبرين ذلك تجاوزا على السيادة العراقية. وذكر قسم الأمن الدبلوماسي في وزارة الخارجية أن هذا البرنامج تم إعداده للشركات التي ترغب بالتعاقد من اجل إدارته، كما انه ينذر بتوسيع عمليات الطائرات المسيّرة تحت سيطرة الذراع الدبلوماسي للحكومة الأميركية. ويقول المتعاقدون الاميركان انهم علموا بان وزارة الخارجية تنظر في استخدام طائرات المراقبة غير المسلحة في المستقبل في بعض البلدان ذات "التهديد الكبير" مثل اندونيسيا وباكستان وأفغانستان بعد أن تغادرها القوات الأميركية خلال العامين القادمين. إلا أن مسؤولي وزارة الخارجية يؤكون عدم اتخاذ أية قرارات بشأن استخدام هذه الطائرات في دول أخرى غير العراق.

الطائرات المسيّرة هي آخر جهود وزارة الخارجية في تولي واجباتها في العراق والتي اعتاد الجيش الأميركي القيام بها. يتواجد اليوم حوالي خمسة آلاف من المتعاقدين الأمنيين الأهليين لحماية كادر السفارة الاميركية في بغداد البالغ عددهم احد عشر ألف شخص والذين يتنقلون بعجلات عسكرية مسلحة. فعندما يتنقل منتسبو السفارة في انحاء البلاد، تحوم فوق قوافلهم طائرات الهليكوبتر لغرض توفير الدعم في حالة تعرضهم لهجوم ما. وغالبا ما يكون هناك اثنان من المتعاقدين المسلحين على جانبي الهليكوبتر. وبدأت وزارة الخارجية باستخدام بعض هذه الطائرات في العام الماضي على سبيل التجربة، ثم راحت تكثف استخدامها بعد مغادرة القوات الأميركية العراق مستصحبة معها طائراتها المسيّرة الخاصة بها.

■ التفاصيل ص٤

اعتقال ١٦ عنصرا من حماية الهاشمي

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة الداخلية العراقية، أمس عن اعتقال ١٦ شخصا من حماية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، مؤكدة أن المعتقلين متهمون بتنفيذ عمليات اغتيال بمسدسات كاتمة للصوت ضد الضباط والمحققين العدليين.

وقالت الوزارة في بيان صدر، أمس، وحصلت المدى على نسخة منه، إن "الأجهزة الأمنية في وزارة الداخلية اعتقلت ١٦ فردا من حماية نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي"، مبينا أن "المعتقلين كانوا يمارسون الاغتيالات بمسدسات وبنادق كاتمة للصوت مستهدفين بالأساس ضباط وزارة الداخلية والقضاة العدليين". وأضافت وزارة الداخلية أن "المعتقلين أدلوا باعترافات بعد اعتقالهم إثر سلسلة متابعات واعترافات لزملائهم قادت إلى القبض عليهم".

استقطاع جزء من الموازنة لرفع رواتب المتقاعدين

□ بغداد / المدى

كشف عضو اللجنة المالية هيثم الجبوري عن وجود نية باستقطاع جزء من الموازنة التشغيلية ومنحها كزيادة لرواتب المتقاعدين وكذلك لزيادة موازنة تنمية الأقاليم. وقال الجبوري لوكالة كل العراق إن "اللجنة المالية تفكر جديا باستقطاع جزء من الموازنة التشغيلية لموازنة العام الجاري بشكل لا يؤثر عليها"، مشيرا إلى أن "الموازنة التشغيلية للعام الماضي اقتطع منها ٤٪ ولم يحصل عليها أي تأثير". وأضاف إن "استقطاع جزء من الموازنة التشغيلية ومنحها إلى تنمية الأقاليم او المتقاعدين يأتي ضمن الجهود التي تبذلها اللجنة المالية في رفع الحيف عن شريحة المتقاعدين وكذلك عن المحافظات". يذكر أن المتقاعدين يشكون قلة الرواتب التي يتقاضوها مشيرين إلى أن تلك الرواتب لا تسد احتياجاتهم الشخصية فضلا عن عوائلهم. ومن المتوقع أن يناقش مجلس النواب خلال جلسة اليوم التي ستحضرها القائمة العراقية بعد قطيعة دامت قرابة الشهر، مقترحا لزيادة رواتب المتقاعدين مقدما من اللجنة المالية، وآخر لإقراض موظفي الدولة. وكانت وزارة المالية قد أكدت في وقت سابق عدم وجود أي زيادة في رواتب المتقاعدين ضمن موازنة ٢٠١٢.

4
الأمن والدفاع: بعض السجون أصبح مركزا للتخطيط للعمليات "الإرهابية"

17
الفوتوغرافي فؤاد شاكر: قدمت قصائد بصرية لاتتكرر ولاتشبه إلا نفسي

اللجنة المالية تؤكد استمرار أزمة مفرداتها في ٢٠١٢

مسؤولون ونواب يزاحمون الفقراء على البطاقة التموينية

□ بغداد / إياس حسام الساموك

حتى الآن لم تفلح الحكومة في حل أزمة البطاقة التموينية، أمر أكدته اللجنة المالية في مجلس النواب، فهذه الوسيلة التي يعتاش عليها اغلب العراقيين بقي حلها مستعصيا على الأطراف ذات العلاقة، وبرغم تقليل مفرداتها إلى خمس مواد (الطحين والسكر والرز والسمن وحليب الأطفال) فأن توفيرها مجتمعة، بات ضربا من الخيال.

قانون كان قد صدر في وقت سابق تحجب من خلاله البطاقة التموينية عن أصحاب الدخول العالية وتحديدا ممن يتسلمون راتبا شهريا يتعدى الـ ١٥٠٠٠٠٠ دينار، على أن يتم توزيع هذه الفروقات، لكن هذه الآلية بقيت تراوح مكانها ولم ترَ النور، تقول عضو اللجنة المالية في البرلمان نجيبة نجيب "كان من المفترض أن توزع هذه الفروقات على الفقراء غير أن الآلية التي تم اعتمادها لم تنفذ"، وتضيف بامتعاض "هناك مسؤولون كبار في الدولة وأعضاء في البرلمان مستمرون إلى الآن في تسلم مفردات البطاقة التموينية خلافا للقانون".

ولعل تجاوز السياسيين على القانون غيض من فيض، فالمشاكل التي تطوّق التموينية كبيرة وعلى رأسها ضعف التخصيصات، وتنقل نجيب في حديثها لـ(المدى) "شكوى لوزارة التجارة عن ضعف حجم موازنتها للعام الحالي، وتقول "أنها ٤ تريلونات دينار مخصصة للبطاقة التموينية فهو مبلغ غير كاف، نحتاج إلى تريلونا آخر لتلبية احتياجات البطاقة ومن مناشئ جيدة وبخلاف ذلك فان مشاكل الأمس ستنحسب على اليوم ولن يتغير شيء من رداءة مفردات التموينية".

ولا تملك لجنة المالية في سبيل زيادة الموازنة إلا خيار واحد، تصفه نجيب بالضعيف، وتقول "لا نستطيع زيادة الموازنة، وان إضافة مبالغ على الأموال المخصصة للبطاقة التموينية لن يكون إلا بالمناقلة والاعتماد على ما نتحصل عليه من النفط الذي يشكل ٩٢ بالمئة من واردات العراق"، وأردفت "بالرغم من ذلك فان هذا السبيل ضعيف، لا نستطيع التعويل على أمور تخمينية في تحديد قوت الشعب ففي ذلك مخاطر جمة لا يجوز الخوض في غمارها".

ويبدو أن تحويل مفردات البطاقة إلى مبالغ مالية كما اقترحها بعض المتخصصين لن يتحقق في هذه السنة أيضا، بعد أن تم حسم الأمر من خلال إكمال تخصيصات المفردات التموينية، إلا أن عضو اللجنة المالية تدعو "إلى اعتماد آلية جديدة تحفظ المال وتوفر القوت للشعب العراقي لاسيما ذوي الدخل المحدود".

البطاقة التموينية تذهب لغير مستحقيها.. (أرشيف)